

Distr.: General
8 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (ج) ٢٤ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠، المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: ٢٤ الحقوق الإنسانية للمرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين والوثائق الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من الهيئة الدولية لمناصري حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *



مشكلة الطلب على النساء والأطفال الواقعين ضحية الاتجار ودور القوات العسكرية وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في استغلالهم

١ - يتناول هذا البيان مسألة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما الطلب على النساء والأطفال ومشكلة استغلالهم على يد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وضرورة التوعية على الأصعدة المحلية. وتواجه هذه المشكلة كل بلدان العالم، إذ أن أي من تلك البلدان إما أن يكون البلد الأصلي لهؤلاء الضحايا أو بلد العبور أو بلد الوجهة المقصودة التي يُقْتَاد إليها هؤلاء الضحايا. وتتجلى أهمية هذه المسألة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يدعو إلى المقاضاة القصوى على الجرائم المرتكبة ضد النساء، وزيادة الحماية المقدمة للنساء والفتيات أثناء الحرب، وتعيين مزيد من النساء في بعثات حفظ السلام ومشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة. وعلاوة على ذلك، فإن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي قدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في باليرمو، إيطاليا، ووقعه ٨٠ بلدا من بين ١٢١ من البلدان المشاركة في المؤتمر، واعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٥/٢٥، يؤكد الطابع الخطير لهذه المشكلة المتعاطمة. ويمثل الاتجار بالأشخاص ثالث أكبر مصدر للأرباح الآتية من طريق الجريمة المنظمة، بعد المخدرات والمسدسات، إذ يدر بلايين الدولارات سنويا^(١)

مشكلة الطلب

٢ - رغم أن الاتجار يتركز على الطلب والعرض معا، فقد كان هناك إفراط في تأكيد مسألة العرض. ذلك أن خفض الطلب يكتسي صبغة حاسمة في أي استراتيجية للحد من الاتجار بالأشخاص. وقد ازداد الطلب على ضحايا الاتجار في بلدان الوجهة المقصودة على مدى العقود الماضية. وساهم هذا الطلب في الإبقاء على تجارة مربحة لصالح أولئك الذين يستفيدون من استغلالهم. ولا يتطلب الاتجار استثمارا رأسماليا كبيرا، كما لا ينطوي سوى على خطر ضئيل لكشفه على يد موظفي إنفاذ القانون (أحيانا يكون الموظفون المحليون المتورطون في الفساد متواطئين فعلا في الاتجار أو يتغاضون عنه)، ويمكن أن يعاد بيع ضحايا الاتجار على يد المتاجرين بهم واستغلالهم على نحو متكرر خلافا للمخدرات^(٢).

(١) ميكو فرانسيس، ت. وغريس بارك، الاتجار بالنساء والأطفال: استجابة الولايات المتحدة والاستجابة الدولية، تقرير دائرة بحوث الكونغرس التابعة لوزارة خارجية الولايات المتحدة ٩٨-٦٤٩ جيم، ص. ٣، أيار/مايو ٢٠٠٠.

(٢) مكتب وزارة خارجية الولايات المتحدة المعني برصد ومكافحة الاتجار بالأشخاص، تقرير عن الاتجار بالأشخاص، ص. ٢٠، ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٣ - ورغم أن الفقر واللامساواة بين الجنسين ييسران على المتاجرين جلب النساء والأطفال، فإن القوة الشرائية للمستهلك هي المحرك الأساسي لنجاح تلك التجارة. وطالما بقي الطلب قويا، فإن استغلال الفئات الضعيفة من السكان لن يتوقف^(٣).

٤ - ولا تدخل النساء المتاجر هن ميدان الدعارة برغبة منهن على العموم. إذ كثيرا ما يتم الإيقاع بهن في صناعة الجنس ثم يضطرن إلى البقاء فيها. وغالبا ما ينقل المتاجرون الضحايا من مجتمعاتهم المحلية إلى مناطق أخرى - إما داخل بلدهم الأصلي، ولكن في منطقة نائية، وإما إلى بلدان أجنبية - حيث تغدو الضحية معزولة وقد لا تستطيع الكلام بلغة تلك المناطق أو تكون غير محيطة بثقافة أهلها. ويتم جلب ضحايا الاتجار بطرق مختلفة. فأحيانا يختطفن صراحة ويقتدن قسرا إلى بلد آخر. وأحيانا يجري إغراؤهن بعروض العمل ووعود كاذبة بالحصول على أعمال مجزية^(٤). ويعلن المتاجرون في الصحف المحلية عن تلك "الأعمال الجيدة" المرتفعة الأجر في مدن مثيرة. ويستعملون وكالات احتيالية للتوظيف والأسفار والعمل في مجال عرض الأزياء لإغراء الفتيات الغريبات بالوقوع في شبكاتهم^(٥).

٥ - ويضطر خوف الزبائن من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المتاجرين إلى استخدام الفتيات الأصغر سنا، حيث لا يتجاوز عمر بعضهن سبعة أعوام، إذ يظن الزبائن ظنا خاطئا أنهم غير مصابات نظرا لحداثة سنهن^(٦). وفي السنة الماضية، بلغ عدد النساء والأطفال الذين تم شراؤهم أو بيعهم أو احتجازهم كرها في ظروف أشبه بالعبودية ٧٠٠ ٠٠٠ امرأة وطفل على الأقل على النطاق العالمي بل ربما ناهزوا أربعة ملايين^(٧). وكثيرا ما يتعرض الضحايا للإساءة النفسية والبدنية القاسية للإبقاء عليهم في ربة العبودية، وذلك عن طريق الضرب والاعتصاب والتجويد والإكراه على استعمال المخدرات والاحتجاز والعزل. وحالما يبلغ الضحايا بلدان الوجهة المقصودة، تصادر جوازات سفرهم^(٨). ويعاني العديد من الضحايا أهيارات عصبية ويتعرضون للأمراض. وقد يحرمون الاستفادة من الرعاية الطبية، وأحيانا يقتلون في حال إصابتهم بالمرض.

(٣) المنظمة الدولية لصحة الأسرة، منع الاتجار بالنساء والأطفال في آسيا: القضايا والخيارات، المجلد ١، العدد ٢، ص. ٤، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(٤) ميكو، الاتجار بالنساء والأطفال: الولايات المتحدة والاستجابة الدولية، ص. ٤.

(٥) وزارة خارجية الولايات المتحدة، تقرير عن الاتجار بالأشخاص، ص. ١، ٢٠٠٢.

(٦) ميكو، الاتجار بالنساء والأطفال: الولايات المتحدة والاستجابة الدولية، ص. ٥.

(٧) وزارة خارجية الولايات المتحدة، تقرير عن الاتجار بالأشخاص، ص. ١، ٢٠٠٢.

(٨) ميكو، الاتجار بالنساء والأطفال: الولايات المتحدة والاستجابة الدولية، ص. ٥.

دور القوات العسكرية

٦ - تسهم مفاهيم الرجولة المستقرة منذ زمن طويل والتي يعززها الهيكل العسكري، في استمرار إخضاع النساء واستغلالهن، وإن فضح في الآونة الأخيرة، الأعمال المقززة التي ارتكبتها بعض قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ليقدم مثالا على حجم هذه المشكلة. ففي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان هناك ٤٦ ٤٦٠ من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والمتنسيين لما عدده ٨٧ بلدا^(٩). وأفادت دراسة أجريت في سنة ١٩٩٦ أن الأطفال قد أصبحوا في بعض البلدان التي مزقتها الحرب ضحايا للدعارة بعد وصول قوات حفظ السلام^(١٠).

٧ - وفي أثناء بعثة تابعة للأمم المتحدة في كمبوديا في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣، ازداد عدد البغايا، حيث انتقل من ٦ ٠٠٠ إلى ٢٥ ٠٠٠^(١١) وتفاقم بغاء الأطفال حيث أدت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض المنتقلة عن طريق الاتصال الجنسي في أوساط البغايا الكمبوديات إلى ازدياد الطلب على “الفتيات الصغيرات النظيفات”^(١٢). ويقول البعض إن بعثة الأمم المتحدة ذاتها كانت مسؤولة عن الانتشار السريع لفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا بل وربما عن ظهوره فيها^(١٣). وقد حاول السكان المدنيون في كمبوديا أن يشتكوا من سوء سلوك أفراد الأمم المتحدة وإساءاتهم، ولكن قيل لهم إن هذا “سلوك متوقع من الشباب”^(١٤).

٨ - واتهم تقرير صادر عن اليونسيف في سنة ٢٠٠٢ وصندوق إنقاذ الطفولة قوات الأمم المتحدة باستغلال الأطفال في مخيمات اللاجئين في سيراليون وليبيريا وغينيا. واستعملت المساعدة الإنسانية ذاتها الموجهة للسكان أداة للاستغلال^(١٥). وأرغمت العديد من الفتيات، وعمر بعضهن لا يتجاوز ١٢ عاما، على ممارسة الجنس مع العاملين في المنظمات غير الحكومية والجنود التابعين للأمم المتحدة لقاء الغذاء أو المال أو المأوى أو

(٩) دين، تاليف، Inter Press Service، الأمم المتحدة تتخذ إجراءات صارمة ضد حفظة السلام الضالعين في الاستغلال الجنسي، ص. ١، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(١٠) المرجع نفسه، ص. ١.

(١١) ماكاي، أنجيلا، Peace News، الجنس وجندي حفظ السلام: قرار الأمم المتحدة الجديد، العدد ٢٤٤٣، ص. ٢، حزيران/يونيه - آب/أغسطس ٢٠٠١.

(١٢) المرجع نفسه، ص. ٢.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) المرجع نفسه، ص. ٣.

(١٥) ريدفيرن، بول، اتهم قوات الأمم المتحدة بالتورط في الفضيحة الجنسية للاجئين بأفريقيا، The East African، ص. ١، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢.

غير الحكومية والجنود التابعين للأمم المتحدة لقاء الغذاء أو المال أو المأوى أو الدواء^(١٦). وقلن إنهن أصبحن يعتقدن أن ذلك لازم عليهن للحصول على المساعدة^(١٧). وأنجبت العديد منهن عدة أطفال قبل بلوغهن ١٨ عاماً، بينما أصيبت بعضهن بالإيدز. ولم تكن هناك في تلك المخيمات مراقبة تذكر، وقلما أتيحت للصغيرات من الضحايا فرصة الاشتكاء مما كان يحصل لهن^(١٨).

٩ - وفي النزاعات الأخيرة التي اتسمت بجرائم القتل الجماعي والتي دارت بين الجماعات القومية العرقية في البوسنة وكوسوفا، استهدف السكان المدنيون باستراتيجيات “التطهير العرقي” والاعتصاب المنهجي^(١٩). وكان من غير المتصور، والحالة هذه، أن تلجأ قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى ارتكاب مزيد من الإساءة في حقهم، ومع ذلك فقد أفادت التقارير أن قوات الأمم المتحدة كانت تلتمس البغايا في المناطق التي مزقتها الحرب^(٢٠).

١٠ - وتسهم قوات فرادى البلدان في الطلب أيضاً. فعلى سبيل المثال، تعتبر السياسة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية أن الترفيه الجنسي “حيوي” للمحافظة على معنويات القوات^(٢١). وتشير التقديرات الواردة في تقرير أصدره الكونغرس عن جمهورية كوريا إلى أن الأغلبية الساحقة من النساء العاملات في صناعة الجنس يمارسن الدعارة في القواعد العسكرية التابعة للولايات المتحدة^(٢٢). وتستغل هؤلاء النساء بوساطة الأصدقاء، أو يتلقين وعوداً بالحصول على عمل جيد أو يتم إغواؤهن بآفاق الزواج من الجنود الأمريكيين^(٢٣). وخلال مقام القوات العسكرية في الفلبين، بلغ عدد النساء اللواتي مارسن الدعارة نحو ١٧ ٠٠٠ امرأة في مدينة أولونغبو وحدها، وفيها توجد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية تقع خارج الولايات المتحدة^(٢٤).

(١٦) ريدفيرن، بول، أقام قوات الأمم المتحدة بالتورط في الفضيحة الجنسية للجنين بأفريقيا، The East African، ص. ١، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) كروسييت، عندما يتحول حفظة السلام إلى مشاغين، ص. ٢٠.

(٢٠) المرجع نفسه، ص. ٢٠.

(٢١) إنريكي، جان، دعارة الفلبينيات في القواعد العسكرية للولايات المتحدة في كوريا: كابوس التوظيف، التحالف ضد الاتجار بالنساء في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ص. ٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

(٢٢) المرجع نفسه، ص. ٣.

(٢٣) المرجع نفسه.

(٢٤) المرجع نفسه.

الحاجة إلى التوعية

١١ - يؤدي انعدام الفرص الاقتصادية إلى تفاقم الاتجار بالأشخاص في العديد من البلدان التي تنمو فيها هذه المعضلة. فكثيراً ما تسقط الأسر الفقيرة فريسة لوكالات الاتجار بالأشخاص^(٢٥). وليست الأسر المعتمدة وحدها التي تقع فريسة لها، وإنما أيضاً الآباء الذين يرغبون في الحصول على وسائل الراحة والترفيه الحديثة لقاء الثمن الذي يدفع لهم عن أحد أطفالهم^(٢٦). وقد يتراوح بين ٤٠٠ و ٨٠٠ دولار^(٢٧). ويضلل المتاجرون الآباء بحملهم على الاعتقاد أن أطفالهم سيتعلمون مهارة أو مهنة مفيدة، ولكنهم يستعبدون في شبكة تجارة الجنس بدل ذلك^(٢٨). ويظن الآباء أنهم تلقوا أجراً عن الطفل، ولكن المبلغ الذي يدفعه المتاجر يوقع الضحية في عبودية الدين ويضطرها إلى تسديده. وما أن تدخل النساء ميدان الدعارة، حتى تصبح صفة البغايا ملازمة لهن إلى الأبد، ويدفعهن هذا الوضع إلى اجتناب الأسر التي جادت بهن في المقام الأول. وتستمر هذه الدائرة المفرغة، مما يضطر الكثيرات منهن للعودة، في نهاية المطاف، إلى المهنة الوحيدة التي يعرفنها.

١٢ - وكثيراً ما تشعر النساء بروح الواجب الطاغية إزاء أسرهن. ولذلك، قلما يعترضن على المهجرة للعمل في مكان آخر. وتعتبر الأسرة هذا الأمر بمثابة مقايضة نافعة، ولكن نظام عبودية الدين سيوقع أطفالها في أغلال يستحيل التحرر منها.

١٣ - وفي تايلند، وضع برنامج تعليم البنات لإشراك قادة المجتمعات المحلية الرئيسيين في توعية الأسر المعرضة لخطر بيع أحد أطفالها^(٢٩). وغني عن البيان أن الاتجار بالأطفال له آثار نفسية وبدنية خطيرة على نمائهم كأفراد. وكما أن سياسة التغيير مصاغة صياغة جيدة، يجب اتخاذ إجراءات فعالة على الصعيد المحلي لإقامة نماذج مستمرة للتغيير داخل المجتمعات المحلية الضعيفة.

(٢٥) هيلي، مارغاريت أ. المحاكمة في الوطن للسياح المتورطين في ممارسة الجنس مع الأطفال: هل تصون القوانين في السويد وأستراليا والولايات المتحدة حقوق الطفل على النحو الذي ينص عليه القانون الدولي؟ مجلة فوردام للقانون الدولي، المجلد ١٨، ص. ١٨٥٢، ١٨٦٤ (١٩٩٥).

(٢٦) مجلة فوردام للقانون الدولي، المجلد ١٨، ص. ١٨٦٤.

(٢٧) فاندنبرغ، مارتينا، الأسواق وحقوق الإنسان الدولية للمرأة، المجلد ٢٥، مجلة بروكلين للقانون الدولي، ص. ١٤١، ١٤٩ (١٩٩٩).

(٢٨) المرجع نفسه، ص. ١٠.

(٢٩) <http://www.thailife.de/wecare/depdc/depdcvist.html>

توصيات

١٤ - نحث الحكومات على إجراء بحوث وإعداد تقارير واتخاذ تدابير للحد من الطلب على تجارة الجنس.

١٥ - أما فيما يتعلق بمشكلة الأفراد العسكريين وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فمن الأهمية الحاسمة أن يتم وضع مدونات واضحة للسلوك وتعزيز هرم القيادة للالتزام بتوطيد سياسة عدم التسامح إزاء الاستغلال الجنسي. وتحتاج الأمم المتحدة نفسها إلى آلية فعالة لكفالة محاكمة القوات محاكمة كاملة على السلوك الإجرامي، إن تقاعست فرادى البلدان عن معاقبة جنودها أو هي أعرضت عن ذلك. ومن الحاسم أيضا توعية القوات بالقيمة الجوهرية لبعثاتهم وأهمية احترام السكان الذين تدعي مساعدتهم وحمايتهم.

١٦ - ويعد توفير الفرص الاقتصادية والتعليمية للفتيات الصغيرات عنصرا حيويا في خلاصهن من هذه الشبكة المريعة. كما يكتسي تغيير التصورات الجنسانية لدور المرأة في المجتمع أهمية حاسمة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومن الأساسي لهذه العملية توعية الآباء بالآثار الوخيمة التي تترتب على بيع أطفالهم.